

Distr.: General
26 January 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة السادسة عشرة

٢٤-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

جدول الأعمال المؤقت المشروح

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - كفاءة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة من خلال القيادة والعمل والوسائل:
 - (أ) فهم احتياجات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها وتمكينها فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
 - (ب) القيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة؛
 - (ج) الترتيبات المؤسسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
 - (د) وضع مبادئ الحوكمة الفعالة؛
 - (هـ) استراتيجيات العمل المتكامل لتحقيق القضاء على الفقر: الآثار بالنسبة للمؤسسات العامة.
- ٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة.
- ٥ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة عشرة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020217 310117 17-01159 (A)



الشروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب

ستنتخب اللجنة رئيسا وثلاثة نواب للرئيس ومقررا لدورتها السادسة عشرة. ويتشكل المكتب من الرئيس ونواب الرئيس والمقرر. ووفقا للممارسة المتبعة، يواصل هؤلاء الأعضاء العمل بصفتهم مكتب اللجنة تحضيراً للدورة السابعة عشرة، وذلك طوال مدة الولاية الحالية ويتشاورون مع أعضاء اللجنة المعينين حديثاً.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ستعتمد اللجنة جدول أعمال دورتها السادسة عشرة على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٥٧/٢٠١٦. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة من الاثنين ٢٤ إلى الجمعة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وستعقد الجلسات الصباحية من الساعة ١٠:٠٠ إلى الساعة ١٣:٠٠ والجلسات المسائية من الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٨:٠٠. ويمكن أن تعقد الاجتماعات والمناسبات غير الرسمية في أوقات أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2017/1)

٣ - كفاءة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة من خلال القيادة والعمل والوسائل

هذه هي السنة الثانية من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وبحث اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة، الآثار المترتبة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للإدارة العامة وقدمت مشورة سياساتية ودليلاً برنامجياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذه المسألة. ودعم عملها صياغة قرار المجلس ٢٦/٢٠١٦ الذي يتناول، في جملة أمور، دور المؤسسات العامة، واعتماد السياسات المتكاملة من أجل تلك الأهداف، والعمليات التشاركية لصنع القرار وتقديم الخدمات الشاملة والتنوع وعدم التمييز، والرقابة والمساءلة في تنفيذ الأهداف، والموظفين العموميين وأهداف التنمية المستدامة. وفي اجتماع التنسيق والإدارة المعقود في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، أيد المجلس أيضاً توصية اللجنة بأن تنظر، في دورتها السادسة عشرة، في التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة من خلال القيادة والعمل والوسائل.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يتعين القيام به؟ (E/C.16/2017/2)

ورقة غرفة اجتماعات بشأن تنفيذ ومتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/٢٠١٦ المتعلق بتقرير الدورة الخامسة عشرة للجنة

(أ) فهم احتياجات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها وتمكينها فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أكدت اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة، أن السلطات المحلية سوف تؤدي دوراً حاسماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نظراً إلى قربها من السكان على مستوى القاعدة الشعبية، ودورها في تقديم الخدمات العامة الأساسية، وقدرتها على اتباع نهج متكاملة. لذلك ينبغي للبلدان أن تعزز الجهود الرامية إلى تشجيع تكامل السياسات بين مستويات الحكومة ووضع أطر وطنية أكثر متانة تتيح تقاسم المسؤوليات والموارد في إطار السعي لتحقيق الأهداف المشتركة. وأكدت اللجنة في هذا الصدد أن مسؤوليات الحكومات المحلية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يدعمها القدر الملائم من الموارد والقدرات البشرية والمالية. وفي الدورة السادسة عشرة، ستواصل اللجنة نظرها في مسألة فهم احتياجات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها وتمكينها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بفهم احتياجات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها وتمكينها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2017/3)

ورقة غرفة اجتماعات عن جعل السلطات والمجتمعات المحلية جهات فاعلة مستنيرة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ورقة غرفة اجتماعات عن السلطات المحلية وأهداف التنمية المستدامة: حالة الاتحاد الروسي

(ب) القيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة

وافقت اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة، على أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب قيادة فعالة وقادرة على إحداث التحول، وعلى أن القيادة على مستوى سياسي رفيع

تشكل عاملاً حاسماً. ولاحظت اللجنة أن ممارسات القيادة النموذجية تشمل تقاسم رؤية ملهمة، والتحسب للتحديات المستقبلية، ووضع خريطة طريق، وتحدي الوضع الراهن وتشجيع الناس على التصرف في ظل الالتزام السياسي وبالشراكة مع الجهات الفاعلة الأخرى. وستواصل اللجنة، في دورتها السادسة عشرة، النظر في مسألة القيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالقيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2017/4)

ورقة غرفة اجتماعات بشأن إشراك البيروقراطية في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

(ج) الترتيبات المؤسسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

شجعت اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة، الحكومات على استحداث ترتيبات وآليات مؤسسية تدعم وضع وتنفيذ سياسات متماسكة ومتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاحظت أن القيام بذلك يتطلب أيضاً توافر قيادة ثابتة وجعل التعاون والتشاور والمشاركة والحوار والشراكة أسلوب عمل ينتهجه كل من الإدارات العامة والموظفون الحكوميون. وشجعت اللجنة على توخي التحديد في الجهود المبذولة لبناء قدرات المؤسسات العامة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مجالات منها وضع سياسات متماسكة، والتخطيط والتنفيذ والاستشراف، واستعراض التقدم المحرز بالاستناد إلى الأدلة، وجمع الإحصاءات والبيانات واستخدامها.

وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت اللجنة أن تواصل الحكومات والجهات المعنية الأخرى تشجيع الإبداع والابتكار والامتياز في الإدارة العامة، بوسائل منها إدخال تحول على الهياكل والعمليات والتشريعات واللوائح الإدارية بالاستناد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت. وستواصل اللجنة، في دورتها السادسة عشرة، النظر في مسألة القيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالترتيبات المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2017/5)

تقرير اجتماع الخبراء بشأن إعداد المؤسسات والسياسات لاتباع نهج متكاملة إزاء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فيينا، ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
ورقة غرفة اجتماعات بشأن الترتيبات المؤسسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني

(د) وضع مبادئ الحوكمة الفعالة

قررت اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة، أن تصوغ، بمساعدة الأمانة العامة، مجموعة من مبادئ الحوكمة الفعالة والمسؤولة للاسترشاد بها في دراسة مسائل أكثر تحديدا تتسق مع أهداف التنمية المستدامة وأولويات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولتكون بمثابة خط أساس معياري للسياسات والممارسات في المستقبل، وربما ليجري الاسترشاد بها في برنامج بحثي عالمي للإدارة العامة والتنمية. وقد تود اللجنة أن تنظر، في دورتها السادسة عشرة، في العناصر الأساسية الممكنة لمبادئ الحوكمة الفعالة وأن تقترح سبيلا للمضي قدما.

الوثائق

مذكرة من الأمانة بشأن التحرك نحو مجموعة من مبادئ الحوكمة الفعالة معترف بها دوليا
(E/C.16/2017/6)

(هـ) استراتيجيات العمل المتكامل لتحقيق القضاء على الفقر: الآثار بالنسبة للمؤسسات العامة

تم الإقرار، في خطة عام ٢٠٣٠، بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هو أكبر تحد عالمي وهو شرط لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة. وكثيرا ما يواجه الأشخاص الذين يعيشون في فقر أنواعا متعددة من الحرمان والضعف تجعلهم يتخلفون عن الركب فيما تمضي التنمية المستدامة قدما. وقد أوصت اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة، بأن تعمل الحكومات الوطنية والمحلية، في إطار ما تتخذه من خطوات أولى لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على تحديد أولويات التنفيذ والأهداف والترتيبات المؤسسية، وتحديد الفئات المعرضة للتخلف عن الركب، وذلك بالاستناد إلى التشاور والتفاعل مع المجتمع المدني على نطاق واسع، مع إيلاء اعتبار خاص لاعتماد الإصلاحات المؤسسية اللازمة، وإدخال تعديلات على السياسات والقدرات والموارد. ولاحظت اللجنة أن المؤسسات العامة لها دور هام للغاية في إنهاء الفقر بجميع أبعاده وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب من خلال توفير الخدمات العامة، وفرص العمالة، وتعزيز التنوع وعدم التمييز، من بين إجراءات أخرى.

ولاحظت اللجنة أن مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب الذي هو من المبادئ الأساسية لخطّة عام ٢٠٣٠، وهو يسلط ضوءاً جديداً على أهمية التغلب على بعض التحديات التي تواجهها الإدارة العامة منذ وقت طويل وعلى الحاجة الملحة إلى إعمال مبدأ العدالة الاجتماعية في مجال الإدارة العامة. وللقيام بذلك، سيتعين إيجاد سبل مبتكرة تكفل تعميم الحرص على ألا يخلف الركب أحداً في جميع السياسات العامة والمؤسسات العامة. وقد حددت مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ عناصر محتملة تتيح تحقيق هذا الهدف.

ولاحظت اللجنة أيضاً أن اتساق السياسات العالمية، أو عدمه، يمكن أن يكون له أثر عميق على التنمية. فعلى سبيل المثال، قد تكون هناك أولويات في مجالات التجارة والتمويل والإنتاج والاستهلاك تتنافس أو تتعارض مع الجهود الرامية إلى التشجيع على القضاء على الفقر، وحماية البيئة، والحد من تغير المناخ.

وستنظر اللجنة، في دورتها السادسة عشرة، في استراتيجيات للعمل المتكامل من أجل القضاء على الفقر بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد، والآثار المترتبة على المؤسسات العامة وتقديم الخدمات العامة.

الوثائق

مذكورة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالقضاء على الفقر من خلال التنمية الإقليمية: حالة البرازيل (E/C.16/2017/7)

مذكورة معلومات أساسية بشأن التحديات التي تواجه المؤسسات في القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير: مشروع إسهام في استعراض عام ٢٠١٧ المواضيع للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة

سيكون معروفاً على اللجنة مشروع جدول أعمال مؤقت لدورها السابعة عشرة. وفي القرار ١/٦٨، أهابت الجمعية العامة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو هيئاته الفرعية إلى المساهمة في أعماله، حسب الاقتضاء، بما يتسق مع الموضوع السنوي المتفق عليه. وموضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٨ هو "من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية والريفية". وقد تود اللجنة اقتراح جدول أعمال مؤقت للدورة السابعة عشرة يتضمن بنداً بشأن جانبي الحوكمة والإدارة

العامّة من موضوع المجلس لعام ٢٠١٨. وقد تود اللجنة أيضا أن تتيح إسهاما في موضوع عام ٢٠١٨ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة له صلة بموضوع المجلس. وموضوع المنتدى هو "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود".

٥ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة عشرة

ستعتمد اللجنة تقريراً عن أعمال دورتها السادسة عشرة يُقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووفقاً للقرار ١/٦٨، ستدرج اللجنة في تقريرها موجزاً تنفيذياً، وينبغي أن يكون التقرير وجيزاً ويحدد بوضوح الاستنتاجات والتوصيات والقضايا التي قد تتطلب من المجلس الانتباه إليها أو اتخاذ إجراءات بشأنها. ويمكن للمجلس أن يجري استعراضاً عملياً المنحى لتقرير اللجنة وتوصياتها، مركزاً في ذلك على الأمور التي تتطلب من منظومة الأمم المتحدة ككل استجابة موضوعية منسقة ومرتبطة الأولويات.

وسوف تنظر اللجنة أيضاً في إسهامها في استعراض عام ٢٠١٧ المواضيع للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التحديات التي تواجه المؤسسات في القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير، فضلاً عن الاستعراض المتعمق لأهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وضمان الحياة الصحية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وحفظ المحيطات (الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤). وفي هذا الصدد، يمكن للجنة أن تبحث وتسدي المشورة بشأن الترتيبات المؤسسية والخطط والسياسات وأفضل وسائل التنفيذ التي يمكن أن تستفيد بشكل أفضل من أوجه الترابط فيما بين هذه الأهداف، وكذلك بينها وبين أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وأن تحقق نُهجاً متكاملة.